

مواجهة منتظرة بين واشنطن وموسكو حول معابر سوريا

إدارة بايدن تعمل على زيادة عدد المنافذ المخصصة لوصول المساعدات



السفيرة الأميركية تخاطب المجتمع الدولي من معبر باب الهوى

روسيا تبدي استعدادها
لدعم انتخابات مبكرة في سوريا

المتفجر منذ أكثر من عشر سنوات، والذي أدى لسقوط نصف مليون قتيل. وأعلن رئيس مجلس الشعب حموده صباح في 28 مايو الماضي فوز بشار الأسد بالانتخابات الرئاسية بنسبة 95.1 في المئة، ما يعني بقاء الرئيس السوري سبع سنوات إضافية في السلطة. ومن المرجح أن يكون الملف السوري أحد الملفات التي سيجري التطرق إليها في القمة المنتظرة بين الرئيسين الأميركي جو بايدن والروسي فلاديمير بوتين في 16 يونيو الجاري بجنيف. ويقول مراقبون إن تصريحات بوغدانوف قد يكون الغرض منها جس النبض الأميركي حيال إمكانية البناء على هذه الفكرة كقاعدة للتوصل إلى توافق بشأن سوريا.

الاقتصادي الدولي المنعقد في الفترة بين 2 و5 يونيو الجاري. وأوضح بوغدانوف "إذا توصلت الأطراف السورية إلى اتفاق وتمت الموافقة على نتائج عمله فمن الممكن إجراء انتخابات وفقا للدستور الجديد أو الإصلاح الدستوري". وأضاف المسؤول الروسي "يمكن إجراء الانتخابات في وقت مبكر وليس بعد 7 سنوات كما هو منصوص عليه في الدستور الحالي، لكن هذا الأمر يتطلب توافقا بين السوريين". وأجرى النظام السوري الشهر الماضي انتخابات رئاسية هي الثانية منذ اندلاع الأزمة، وسط رفض الغرب الاعتراف بها وأصفا إياها بالمسرحية، التي من شأن أن تطيل عمر الصراع

لدمج انتخابات سورية مبكرة، في حال جرى التوصل إلى اتفاق بشأن دستور البلاد، في خطوة قرأها متابعون على أنها محاولة جديدة من موسكو لخلق أرضية تفاهم مع القوى الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية، حول سوريا. وقال المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط ودول أفريقيا، ميخائيل بوغدانوف، إنه يمكن إجراء انتخابات مبكرة في سوريا إذا توصلت الأطراف السورية إلى اتفاق بخصوص الدستور. جاء ذلك في تصريحات أدلى بها بوغدانوف للصحافيين الخميس على هامش أعمال منتدى بطرسبورغ

قوية منتظرة بينها وبين روسيا في مجلس الأمن بشأن المعابر الحدودية. وإلى جانب مساعيها لتجديد التفويض الأممي الحالي تحاول الولايات المتحدة مع حلفائها توسيع قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سوريا، وستسعى السفارة الأميركية للضغط باتجاه زيادة عدد المعابر الحدودية، إذ لا يوجد "بديل قابل للتطبيق" للتخفيف من معاناة اللاجئين.

ومن المرجح أن تقابل هذه الجهود بمعارضة شرسة من روسيا وحليفاتها الصين حيث أن الطرفين يعتبران أنه لم تعد هناك حاجة لمرور المساعدات الإنسانية إلى النازحين عبر المنافذ الحدودية، لاسيما بعد استعادة النظام السوري السيطرة على أكثر من نصف مساحة البلاد.

ويقول مراقبون إن روسيا ستحاول إجهاض تجديد التفويض الأممي وفرض مرور المساعدات إلى الأراضي السورية عبر بوابة دمشق، لافتين إلى حيث أن موسكو تحاول توظيف هذا الأمر لا يخلو من اعتبارات سياسية حيث أن موسكو تحاول توظيف هذا الأمر لا يخلو من اعتبارات سياسية وسيحاولون بحق".

وأضاف المسؤول الأممي "نتوقع من المجلس أن يجعل احتجاجات المدنيين في المقدم... في شمال غرب سوريا هناك البعض من أشد الناس احتياجا على مستوى العالم".

وسمح مجلس الأمن الدولي في عام 2014 لأول مرة بعبور مساعدات إنسانية عبر الحدود إلى سوريا، من أربع نقاط، لتتجه روسيا والصين لاحقا في خفض عددها وحصرها بنقطة عبور واحدة، وهي معبر باب الهوى مع الجانب التركي. وكانت روسيا استغلت في ذلك تساهل الإدارة الأميركية السابقة، التي لم تكن تولي اهتماما كبيرا بالملف الإنساني في سوريا، وركزت على محاربة تنظيم داعش ووضع اليد على منابع النفط والغاز. ويبدو من خلال تحركات السفارة الأميركية لدى الأمم المتحدة أن الإدارة الحالية بقيادة بايدن تحاول تصويب هذا المسار، مع ترجيحات بمواجهة

تحشد الولايات المتحدة الدعم لتجديد التفويض الأممي بشأن السماح بمرور المساعدات الإنسانية إلى النازحين السوريين عبر المنافذ الحدودية، وسقط قلق من فيتور روسي متوقع، في ظل إصرار موسكو على تحويل المساعدات إلى دمشق.

وأعلنت المسؤولة الأميركية أن الولايات المتحدة ستوفر تمويلًا إضافيًا من أجل السوريين بقيمة 240 مليون دولار. وشددت على أن كل 4 من بين 5 أشخاص في الشمال السوري يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، وهناك الملايين من الأشخاص في محافظة إدلب (شمال غرب).

ودعت السفارة الأميركية الأمم المتحدة إلى ضمان إرسال المساعدات الإنسانية واللقاحات المضادة لفيروس كورونا والمستلزمات الطبية لإنهاء الماسي التي يعيشها السوريون. ولفتت إلى أن واشنطن تجري مباحثات مع مجلس الأمن وتركيا وروسيا من أجل فتح معابر جديدة خاصة بالمساعدات الإنسانية إلى هذا البلد.

من جهته حذر المسؤول الأممي مارك كتنس من "كارثة إذا لم يتم تمديد العمل بقرار مجلس الأمن. نعلم أن الناس سيعانون بحق".

وأضاف المسؤول الأممي "نتوقع من المجلس أن يجعل احتجاجات المدنيين في المقدم... في شمال غرب سوريا هناك البعض من أشد الناس احتياجا على مستوى العالم".

وكانت روسيا استغلت في ذلك تساهل الإدارة الأميركية السابقة، التي لم تكن تولي اهتماما كبيرا بالملف الإنساني في سوريا، وركزت على محاربة تنظيم داعش ووضع اليد على منابع النفط والغاز. ويبدو من خلال تحركات السفارة الأميركية لدى الأمم المتحدة أن الإدارة الحالية بقيادة بايدن تحاول تصويب هذا المسار، مع ترجيحات بمواجهة

دمشق - تستعد الولايات المتحدة لمعركة تجديد التفويض بشأن مرور المساعدات الإنسانية عبر المعابر الحدودية إلى سوريا مع اقتراب انتهاء التفويض الأممي، وسط مخاوف من إقدام روسيا على رفع الفيتو في وجه المشروع الأمر الذي سيشكل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي في ظل وجود ملايين النازحين في الداخل السوري بحاجة إلى المساعدات.

ويتهيئ التفويض الأممي في العاشر من الشهر المقبل، ويعد تجديده أول تحدٍ لإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن فيما يتعلق بالشأن السوري.

وقامت السفارة الأميركية لدى الأمم المتحدة ليندا غرينفيلد الخميس بجولة في معبر باب الهوى المقابل لبوابة "جبلوة غوزو" على الحدود السورية - التركية، في إطار زيارة بدأتها الأربعاء إلى تركيا للتباحث مع المسؤولين الأتراك والمنظمات الإنسانية العاملة في سوريا بشأن سبل تعزيز وصول المساعدات إلى السوريين.

240

مليون دولار قيمة التمويل الإضافي الذي خصصته واشنطن لدعم النازحين السوريين

وقالت السفارة الأميركية إن معبر باب الهوى من بين المعابر القليلة التي بقيت مفتوحة للدخول إلى سوريا، مشيرة إلى أنه "الخيار الأفضل حاليا للمجتمع الدولي، وإذا تم إغلاقه فسوف يتسبب ذلك في الكثير من الظلم". والتقت غرينفيلد خلال الجولة نائب المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية اللازمة السورية، مارك كاتس، والعاملين في مؤسسة الإغاثة الإنسانية للوقوف على آخر الأوضاع وانشغالاتهم.

«تسقط بس» شعار يتردد صدها مجددا في الشارع السوداني

إلغاء محاكمة
المدان الوحيد
في اغتيال الحريري

بيروت - ألغت المحكمة الدولية الخاصة بלבنيان الخميس بدء محاكمة جديدة للمدان الوحيد باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري كان من المقرر أن تبدأ بعد أسبوعين. وقالت المحكمة الخاصة ومقرها في هولندا، إن الغرفة الأولى في المحكمة أصدرت "قرارا ألغت به بدء محاكمة" سليم عياش بتهمة الضلوع في هجمات أخرى، وذلك "بسبب نقص التمويل". وكانت المحكمة أعلنت في وقت سابق أنها "تواجه أزمة مالية غير مسبوقه". وأنها من دون تمويل فوري، لن تتمكن من مواصلة عملها بعد يوليو 2021.

وعياش ملحق في ثلاث قضايا أخرى هي اغتيال الأمين العام السابق للحزب الشيوعي جورج حاوي الذي قتل في 21 يونيو 2005، ومحاولتي اغتيال الوزير السابق مروان حمادة في الأول من أكتوبر 2004، ووزير الدفاع السابق إلياس المر في 12 يوليو 2005. وبالإضافة إلى إلغاء بدء محاكمة عياش علقت المحكمة جميع القرارات المتعلقة بالمستندات المودعة أمامها. وتعتمد المحكمة في تمويلها على مساهمات دول مانحة بنسبة 51 في المئة، فيما يمول لبنان 49 في المئة من ميزانيتها. وكان البنك الدولي حذر هذا الأسبوع من أن الانهيار الاقتصادي في لبنان يمكن أن يصفى "ضمن أشد عشر أزمات، وربما إحدى أشد ثلاث أزمات، على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر". وأدانست المحكمة الدولية الخاصة بلبنيان في 18 أغسطس 2020 العضو في حزب الله سليم عياش بـ"القتل العمد"، فيما برأت ثلاثة متهمين آخرين هم حسن حبيب مرعي وحسين حسن عنيسي وأسد صبرا، وذلك بعد 15 عاما من تحقيقات كلفت أكثر من 800 مليون يورو.

وتؤمن غالبية أطراف السلطة بان مطالب بعض القوى يهدم المعبد على رؤوس الأحزاب والعسكريين والحركات المسلحة لن تجد أصدا شعبية واسعة، وأن الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها الدولة تجعل الشعور بأهمية إتاحة الفرصة كاملة لمجلسي السيادة والوزراء للتعامل مع الأزمات يسود.

شمائل النور
القوى الثورية تراهن على
نكزي فض الاعتصام
لاستعادة حضورها

نورالدين صلاح الدين
الأجندة التي أعلن عنها
الحزب الشيوعي تصب
في صالح فلول البشير

وما يثير المخاوف هو القلق من حدوث انفلات من جانب القوات النظامية العسكرية أو الشرطة في التعامل مع المتظاهرين يؤدي إلى اشتعال الغضب في أي لحظة. وبقيت القوات المسلحة داخل مقر القيادة العامة، فيما تولت القوات الشرطة تامين المظاهرات وإغلاق الطرق المؤدية إلى مركز قيادة الجيش بالخرطوم، في خطوة تستهدف عدم جرم المكون العسكري لصراع مع المواطنين. وأخذت الأحداث في التصاعد منذ أحداث التاسع والعشرين من رمضان الماضي التي أدت إلى مقتل شابين، وتهيئ قوى ثورية نظمت اعتصاما رمزيا في هذا اليوم أمام القيادة العامة المجلس العسكري بالتورط في مقتلها، فضلا عن مقتل عضو لجان مقاومة الجريف، محمد إسماعيل في ظروف غامضة. ووظف تجسّع المهنيين حالة الغضب الشعبي للمطالبة بعزل العسكريين في

بريد إسقاط النظام" وردتها قوى ثورية من قبل في مواجهة نظام البشير أحد عوامل الضغط الجديدة على السلطة الانتقالية.

وقد يكون من نتائج هذه الخطوة تقديم كيش فداء لتهنئة الأوضاع عبر الإعلان عن التورطين في فض الاعتصام أو الاتجاه نحو استكمال بناء المؤسسات القضائية والعدلية، التي تعثرت لأسباب غير معروفة طيلة العامين الماضيين.

واستبق رئيس الوزراء عبدالله حمدوك اندلاع المظاهرات بتحميل مسؤولية تأخر تنفيذ المطالب العديلة إلى المكون العسكري، مشيرا إلى أن "العلاقة المعقدة مع الأجهزة الأمنية المتعددة، التي تقع تحت مسؤوليته تلعب دورا أحيانا في إبطاء جلسة العدالة وتأخير تقديم المعلومات المطلوبة للجان التحقيق والنيابة العامة".

وأشارت الصحافية والمحللة السياسية شمائل النور، إلى أن حمدوك عمد لتبرئة ذمته من تأخر إجراءات العدالة وحاول استعادة شعبيته التي تراجعت جراء الفضل في إدارة ملفات عديدة وتصميمه على عدم التحدث بصراحة ووضوح أمام المواطنين الذين وثقوا فيه كأحد رموز الثورة ومن المعبرين عنها.

وأضافت في تصريح لـ"العرب" أن مطلب العدالة الانتقالية التي ركزت عليه غالبية دعاوى المظاهرات يعد عاملا مساهما في عودة الزخم إلى الشارع، وقد تكون الذكرى الثانية للفض المحطة الأولى التي ترتكن عليها القوى الثورية لاستعادة حضورها.

وأعلن عدد من الأحزاب المشاركة في السلطة تأييدهم للمظاهرات وضرورة الضغط باتجاه تنفيذ المطالب العديلة، ولم يفصح أغلبها عن نيته المشاركة في الاحتجاجات، وسيراؤون ما ستؤول إليه نتائجها انتظارا لتقييم الموقف.

جرائم فض اعتصام القيادة العامة والمدن الأخرى إلى لجنة دولية من مجلس الأمن أو المحكمة الجنائية الدولية، مع إجازة قانون مجلس القضاء وتعيين المحكمة الدستورية، والشروع الفوري في تكوين مفوضية العدالة الانتقالية.

وأعلن الحزب الشيوعي اتجاهه لتصعيد احتجاجاته لتصل إلى الإضرابات والاعتصامات الدعومة بالوقفات الاحتجاجية، وصولا إلى العصيان المدني الشامل لإسقاط الحكومة

وإصلاح المنظومة العسكرية، وتسريح الميليشيات وقوات الحركات المسلحة، واستعادة الأموال المنهوبة وتحقيق العدالة الانتقالية، داعيا إلى تشكيل جبهة عريضة لما أسماه بـ"التغيير الجزري".

وتوقع مراقبون أن تكون الاحتجاجات التي اندلعت في الخرطوم مقدمة للمزيد من التحركات على مستوى الشارع بعد أن فقدت القوى المشاركة في الحكومة مصداقيتها، وسط خلافات طفت على السطح بين المكونين المدني والعسكري.

وتتشكل مظاهرات الخميس التي رفعت شعارات «تسقط بس» و«الشعب

الخرطوم - شارك الآلاف من المتظاهرين الخميس في الاحتجاجات والمواكب التي دعت إليها قوى سياسية عديدة في السودان، تزامنا مع حلول الذكرى الثانية لفض اعتصام القيادة العامة بالخرطوم، وانصبت مطالب المحتجين على تطبيق العدالة السريعة بحق المتورطين في قتل المتظاهرين، وسط دعوات متصاعدة لإقالة حكومة عبدالله حمدوك لفشلها في إدارة المرحلة الانتقالية.

واستطاعت قوى محسوبة على الثورة ولا تشارك في السلطة على رأسها الحزب الشيوعي وتجمع المهنيين وتنسقيات شباب المقاومة أن تستعيد زخم الشارع مرة أخرى، مستفيدة من تازم الأوضاع المعيشية.

وحازت قضية العدالة الانتقالية وتأخر لجنة التحقيق الوطنية في فض الاعتصام على اهتمامات قطاع واسع من المواطنين من الذين اعتبروا الأمر التفاوض على أهداف الثورة التي أطاحت بنظام الرئيس عمر حسن البشير.

وتمسك تجسّع المهنيين السودانيين في بيان له الأربعاء بتحويل التحقيق في



الشارع ينتفض دعما للعدالة الانتقالية المتعثرة